تسهيل المنطق

تأليف

عبد الكريم بن مراد الأثرى

الأستاذ المساعد بالجامعة الإسلامية

بالمدينة المنورة

دار مصر للطباعة

٣٦ شارع حكامل صدقى

سيد جودة السحار وشركاه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى أحاط علما بالكليات والجزئيات وعلم الإنسان اقتناص المجهولات من المعلومات .

والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على من أعطى جوامع الكلم والمنطق الفصيح فبلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة وهى على ذلك من الشاهدين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد فمنذ سنوات أسند إلىّ تدريس مادة التوحيد المعروفة بعلم الكلام فى بعض كليات الجامعة الإسلامية فى المدينة المنورة على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم . وكنت أشعر أن كثيرا من إخوانى الطلاب يشق عليهم فهم بعض المسائل لوجود اصطلاحات المنطق فى مادة التوحيد ولاسيما الكتب الموجودة فى أيدى الطلبة مثل شرح العقيدة الطحاوية والرسالة التدمرية والحموية وكلتاهما لشيخ الإسلام ابن تيمية وكذلك سائر كتب الشيخ رحمه الله تعالى .

لذلك كان لابد لدارسها والمستفيد منها من أن يكون له إلمام بمصطلحات المنطق حتى تتم له الاستفادة منها .

فلما شعرت بذلك عزمت مستعينا بالله تعالى على جمع وتأليف رسالة مختصرة مشتملة على المهمات من اصطلاحات القوم .

وسميتها (تسهيل المنطق) وهى تحتوى على مقدمة ومقامين وخاتمة .

المؤلف

المقدمة وفيها فصول

الفصل الأول

فى نشأة علم المنطق وتعريفه وموضوعه وغايته

أول من دون المنطق ورتب مسائله هو الفيلسوف اليونانى : أرسطاطاليس معلم الإسكندر المقدونى الرومى ووزيره وكان قبل المسيح عليه السلام بنحو ثلاثمائة سنة .

قال ابن خلدون فى مقدمته : تكلم فى المنطق المتقدمون أول ما تكلموا به جملا جملا ومفترقا ولم تهذب طرقه ولم تجمع مسائله حتى ظهر فى يونان أرسطو فهذب مباحثه ورتب مسائله وفصوله وجعله أول العلوم الحكمية وفاتحتها ولذلك يسمى بالمعلم الأول . ثم هذب فن المنطق محمد بن محمد أبو نصر الفارابى المتوفى عام ٣٣٩ هـ ويلقب بالمعلم الثانى .

ونقله بعد إضاعة كتب الفارابى الشيخ الرئيس أبو على حسين بن عبد الله بن حسين بن على البخارى المعروف بابن سينا المتوفى عام ٤٢٨ هـ .

تعريف المنطق : علم بقوانين تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ فى الفكر . هكذا زعموا .

وموضوعه : المعلومات التصورية والتصديقية من حيث إنها موصلة إلى المجهول التصورى أو المجهول التصديقى .

وغايته : الإصابة فى الفكر وحفظ الرأى عن الخطأ فى النظر .

الفصل الثاني

في حكم تعلم علم المنطق

تمهيد :

من المعلوم أن المنطق اليوناني نقل إلى المسلمين في عهد المأمون بن هارون الرشيد لما ترجمت الكتب من اللغة اليونانية الى اللغة العربية .

ولا شك أنه لو لم يترجم المنطق إلى المسلمين لكانوا في غنى عنه كما استغنى عنه سلفهم الصالح من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في رده على المنطقيين : المنطق اليوناني لا يحتاج إليه الذكي ولا ينتفع به البليد .

ولكن لما ترجم المنطق وتعلمه المسلمون وأصبح أكثر المؤلفات والمصنفات في العلوم والفنون مشحونة بمصطلحات المنطق ولا يفهمها إلا من له إلمام بفن المنطق وأصبحت الأقيسة المنطقية هي المعروفة عند الناس في الاستدلال والاحتجاج بها كان ينبغي لطلبة العلم أن يتعلموا من المنطق ما لابد منه ليستطيعوا الرد على المنطقيين بلغتهم ويدحضوا حجج المبطلين بما استدلوا به فإن ذلك أقوى على الإفحام وأدعى إلى الانقطاع وقبول الحق .

حكم تعلم المنطق

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : من قال من المتأخرين أن تعلم المنطق فرض على الكفاية فهذا يدل على جهله بالشرع وجهله بفائدة المنطق أيضا .

وفساد هذا القول معلوم من دين الإسلام بالضرورة وأجهل منه من قال : تعلم المنطق فرض على الأعيان . مع أن كثيرا من هؤلاء ليسوا مقرين بإيجاب ما أوجبه الله ورسوله ولا تحريم ما حرمه الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ومعلوم أن خير هذه الأمة وأفضلها من الصحابة والتابعين لهم بإحسان عرفوا ما يجب عليهم وكمل علمهم وإيمانهم من غير أن يعرفوا المنطق اليونانى فكيف يقال : من لم يعرف المنطق لا يوثق بعلمه ؟ أو يقال : إن فطر بنى آدم فى الغالب لاتستقيم إلا به .

والصواب فى المسألة والله أعلم هو ما أشار إليه العلامة عبد الرحمن ابن محمد الأخضرى فى أرجوزته المعروفة بالسلم المنورق فى علم المنطق :

فابن الصلاح والنواوى حرما ... وقال قوم ينبغى أن يعلما
القولة المشهورة الصحيحة ... جوازه لكامل القريحة
ممارس السنة والكتاب ... ليهتدى به إلى الصواب

الفصل الثالث
فى العلم وأقسامه

العلم هو إدراك الشيء على ما هو عليه .

وينقسم العلم الحادث الى تصور وتصديق وكل منهما بدهى ونظرى .

فالتصور هو الإدراك الخالى عن الحكم . والتصديق هو الإدراك الذى معه حكـــم .

والحكم اصطلاحا : نسبة أمر الى آخر إيجابا أو سلبا .

والعلم البدهى ويقال له الضرورى هو الحاصل بلا نظر وكسب .

فالتصور البدهى كإدراك معنى الحرارة والبرودة .

والتصديق البدهى كإدراك أن الكل أعظم من الجزء . والواحد نصف الاثنين .

والعلم النظرى ويقال له الكسبى هو ما يحتاج إلى نظر وكسب .

مثال التصور النظرى : إدراك معنى الروح والجن .

والتصديق النظرى : إدراك أن العالم حادث .

والفكر اصطلاحا ترتيب أمور معلومة يؤدى إلى تحصيل مجهول .

كعلمنا بتغير العالم وحدوث كل متغير .

فإذا رتبنا هذه المعلومات وقلنا : العالم متغير وكل متغير حادث حصل لنا علم قضية ما كانت معلومة وهى : العالم حادث .

تنبيه : البداهة والنظرية ليستا من الأمور اللازمـــة للعلم المعين بحيث يشترك فى ذلك جميع الناس بل هما من الأمور النسبية الإضافية مثل كون القضية الواحدة يقينية أو ظنية ، فقد يتيقن زيد ما يظنه بكر وقد يبده زيدا من المعانى ما لا يعرفه غيره إلا بعد نظر وفكر .

الفصل الرابع
فى الدلالة وأقسامها

يبحث فى كتب المنطق عن اللفظ ودلالته على معناه للارتباط الوثيق بين اللفظ والمعنى وتوقف الإفادة والاستفادة على ذلك .

والدلالة مثلثة الدال والأفصح الفتح وهى لغة الإرشاد .

واصطلاحا : كون الشىء بحيث يلزم من العلم به العلم بشىء آخر .

ويسمى الأول الدال والآخر المدلول .

أقسام الدلالة

الدلالة نوعان : لفظية وغير لفظية .

فالدلالة اللفظية ما يكون الدال فيها لفظا وغير اللفظية ما ليس كذلك .

وكل من اللفظية وغير اللفظية : وضعية وطبعية وعقلية فالأقسام ستة .

الأول : الدلالة اللفظية الوضعية كدلالة زيد على مسماه .

والوضع اصطلاحا : تعيين أمر للدلالة على أمر آخر .

والثانى : الدلالة اللفظية الطبعية كدلالة « أح أح » على وجع الصدر ؛ فإن الطبعية تضطر إلى إحداث هذا اللفظ عند ما يعرض الوجع فى الصدر .

والثالث : الدلالة اللفظية العقلية كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ .

والرابع : الدلالة غير اللفظية الوضعية كدلالة الدوال الأربع على مدلولاتها .

والدوال الأربع هى الخطوط والعقود والنصب والإشارات .

فدلالة الخطوط التى هى النقوش على الحروف وضعية .

والمراد بالعقود عقد الأنامل لبيان قدر العدد .

والنصب هى ما ينصب بين حدود الأملاك ومسافة الطريق .

ودلالة عقد الأصابع على قدر العدد والنصب على الحدود ومسافة الطريق والإشارة على المشار إليه وضعية غير لفظية .

والخامس : الدلالة غير اللفظية الطبيعية كدلالة حمرة الوجه على الخجل وصفرته على الوجل وهو الخوف .

والسادس : الدلالة غير اللفظية العقلية كدلالة الدخان على وجود النار. ودلالة المصنوع على صانعه .

والمقصود عند المنطقيين من أنواع الدلالة هو الأول وهى دلالة اللفظ وضعا وهى على ثلاثة اقسام :

القسم الأول : دلالة المطابقة وهى دلالة اللفظ على تمام ما وضع له من المعنى كدلالة الرجل على الإنسان الكبير الذكر . وسميت بذلك لتطابق الوضع والفهم .

والقسم الثانى : دلالة التضمن وهى دلالة اللفظ على جزء معناه فى ضمن كله ولا تكون إلا فى المعانى المركبة كدلالة الإنسان على الحيوان أو الناطق ، وسميت بذلك لأن الجزء مفهوم فى ضمن الكل .

والقسم الثالث : دلالة الالتزام وهى دلالة اللفظ على معنى خارج عن مسماه لازم له لزوما ذهنيا بحيث يلزم من فهم المعنى المطابقى فهم ذلك الخارج اللازم كدلالة العمى على البصر والأسد على الشجاعة .

الفصل الخامس

فى أنواع اللازم

ينقسم اللازم من حيث اللزوم فى الذهن والخارج إلى ثلاثة أقسام : الأول اللازم فى الذهن والخارج معا كلزوم الزوجية للأربعة .

فإن من تصور معنى الأربعة فهم لزوما كونها زوجا أى منقسمة إلى متساويين . وكذلك الزوجية لازمة للأربعة فى الخارج والواقع .

والثانى اللازم فى الذهن دون الخارج كلزوم البصر للعمى . لأن معنى العمى المطابقى هو سلب البصر مركب إضافى من مضاف وهو سلب ومن مضاف إليه وهو البصر .

ولا يفهم معنى سلب البصر حتى يفهم مفهوم البصر . وهذا لازم لزوما ذهنيا فقط .

لأن العين المتصفة بالعمى منتف عنها البصر فى الخارج ضرورة لما بين العمى والبصر من المنافاة المعروفة بتقابل العدم والملكة .

والثالث اللازم فى الخارج فقط كدلالة لفظ الغراب على السواد . لأنه لا يوجد فى الخارج غير أسود ، ولكن السواد ليس بلازم لمفهوم الغراب فإن من لم ير الغراب ولم يخبر بلونه قد يتصور أن الغراب طائر أبيض .

هذا والأولان من أقسام اللازم تسمى بهما دلالة الالتزام بالاتفاق وأما الثالث وهو اللازم فى الخارج دون الذهن فتسمى به دلالة الالتزام عند الأصوليين والبيانيين دون المنطقيين .

تنبيه : ينقسم اللازم أيضا إلى بين وغير بين .

فاللازم البين مالا يحتاج إلى دليل سوى تصور المتلازمين .

وغير البين ما يحتاج إلى دليل .

اللازم البين نوعان :

أ ــ البين بالمعنى الأعم وهو ما يلزم فيه من تصور المتلازمين تصور اللزوم بينهما كالزوجية للأربعة .

فإن من تصور مفهوم الأربعة ومفهوم الزوجية وهى الانقسام إلى متساويين يجزم باللزوم بينهما .

ب ــ البين بالمعنى الأخص وهو مايلزم تصوره من تصور الملزوم كالبصر للعمى والشجاعة للأسد .

وكان المعنى الثانى أخص لأنه متى كفى تصور الملزوم وحده يكفى تصورهما وليس كلما يكفى تصور أن يكفى تصور واحد .

تنبيه : دلالة المطابقة وضعية بلا خلاف وأما دلالة التضمن ودلالة الالتزام ففيهما ثلاثة أقوال : ــ

القول الأول أنهما وضعيتان أيضا ووجه ذلك أن فهم المعنى المطابقى سبب فى فهم جزء المعنى فى ضمن الكل وهى دلالة التضمن .

وأيضا هو السبب فى فهم الخارج اللازم وهى دلالة الالتزام . فلما كان وضع اللفظ سبب فهم المعنى المطابقى وكان هذا سببا لفهم الجزء فى ضمن الكل ولفهم الخارج اللازم أيضا صارت كل من دلالة التضمن ودلالة الالتزام وضعية لأن سبب السبب سبب وهذا قول جمهور المنطقيين .

والقول الثانى أنهما عقليتان ووجه ذلك أن اللفظ إنما وضع للمعنى المطابقى فقط ولكن العقل فهم منه الجزء فى ضمن الكل وفهم الخارج اللازم له أيضا وهذا قول البيانيين .

والقول الثالث أن دلالة التضمن وضعية ودلالة الالتزام عقلية . ووجه ذلك أن المدلول عليه بدلالة التضمن هو جزء المدلول المطابقى ، والمطابقة وضعية بلا خلاف فكذلك جزء الوضعى وضعى لأن الجزء مندرج فى الكل.

وأما الخارج اللازم فليس جزءا للمعنى المطابقى الوضعى ولكن العقل فهم منه لازمه الخارج عنه .

وهذا قول جمهور الأصوليين .

الفصل السادس
فى أقسام اللفظ

اللفظ الدال على المعنى نوعان : مفرد ومركب .

فاللفظ المفرد وهو مالا يقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه كدلالة زيد على مسماه ودلالة عبد الله علما على معناه .

واللفظ المركب وهو ما قصد بجزء اللفظ الدلالة على جزء المعنى مثل رامى الحجارة .

أقسام اللفظ المفرد

ينقسم اللفظ المفرد إلى : اسم وكلمة وأداة .

١ ــ الاسم مادل على معناه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة كإنسان وشجر .

٢ ــ الكلمة مادلت على معناها مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة . نحو أكل وشرب . والكلمة عند المناطقة أخص من الفعل عند النحاة فإن مثل : أضرب ونضرب وتضرب فعل عند النحويين وليس بكلمة عند المنطقيين . بل هو من أنواع اللفظ المركب لدلالة الهمزة والنون على المتكلم ودلالة التاء على الحاضر ودلالة مادة (ض ر ب) على الحدث .

٣ ــ الأداة ما تفتقر فى فهم معناها إلى ضم ضميمة من اسم أو كلمة وتسمى الحرف عند النحاة مثل : فى ومن ولم .

الفصل السابع

فى أقسام الاسم

ينقسم الاسم باعتبار معناه إلى قسمين :

الأول : ما يكون معناه واحدا كالإنسان والحجر .

والثانى : ما يتعدد معناه كلفظ العين والمشترى .

والذى معناه واحد ينقسم الى كلى وجزئى .

فالجزئى ما كان معناه مشخصا لا يصدق على كثيرين نحو زيد وهذا القلم وهذا الكتاب .

وقد يطلق الجزئى عندهم على ما كان أخص تحت الأعم كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان . ويسمى الجزئى الإضافى والأول الحقيقى .

والنسبة بين الجزئى الحقيقى والجزئى الإضافى عموم وخصوص مطلق لصدقهما على نحو : زيد وعمرو وصدق الإضافى دون الحقيقى على مثل إنسان وحيوان .

والكلى مالا يكون معناه مشخصا معينا بل هو معنى عام يصدق على كثيرين كالإنسان والكثيرون هم أفراده وجزئياته .

والكلى لا وجود له فى الخارج وإنما الموجود فيه جزئياته .

وينقسم الكلى باعتبار استواء أفراده فى معناه وتفاوتها فيه إلى :ـ متواطىء ومشكك فالكلى المتواطىء وهو ما استوى معناه فى أفراده كالإنسان والرجل والمرأة ، فإن حقيقة الإنسانية والذكورة والأنوثة مستوية فى جميع الأفراد وإنما التفاضل بينها بأمور زائدة على مطلق الماهية .

وسمى بذلك لتواطؤ أفراده وتوافقها فى تصادق المعنى العام .

والكلى المشكك بكسر العين وهو ما تفاوت معناه فى أفراده بالقوة والضعف كالبياض والنور .

وسمى بذلك لأنه يوقع الناظر فى الشك فى كونه متواطئا أو مشتركا .

الفصل الثامن

فى أقسام الكلى باعتبار وجود أفراده وعدمه

الكلى وهو مالا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه وينقسم باعتبار وجود أفراده فى الخارج وعدم وجودها فيه إلى ستة أقسام وضابطها هو أن لا يوجد من الكلى فرد أصلا أو يوجد منه فرد واحد أو توجد له أفراد كثيرة .

وكل من الاحتمالات الثلاثة قسمان فمجموع الأقسام ستة :ـ

الأول : كلى لم يوجد منه فرد واحد فى الخارج بل يمتنع ذلك عقلا مثل اجتماع النقيضين وارتفاعهما كالوجود والعدم .

والثانى : كلى لم يوجد منه فرد فى الخارج مع إمكان ذلك عقلا كوجود بحر من زئبق وجبل من ياقوت .

الزئبق معرب كدرهم وزبرج : معدن سيال يستعمل فى موازين الحرارة وغيرها ولا يجمد إلا فى درجة أربعين تحت الصفر .

والثالث كلى وجد منه فرد واحد مع امتناع وجود غيره من الأفراد عقلا مثل « إله » فإنه كلى ولذا لم يمنع العرب تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه كما حكى الله تعالى عنهم ذلك فى قوله : (أجعل الآلهة إلها واحداً إن هذا لشىء عجاب) .

والدليل على أن الإله كلى بحسب الوضع دخول لا النافية للجنس فى كلمة (لا إله إلا الله) وهى لاتدخل إلا على كلى من أسماء الأجناس غير أن هذا الكلى وهو (إله) دل العقل والنقل على أنه لم يوجد له إلا فرد واحد وهو الإله الحق الواجب وجوده .

والرابع : كلى وجد منه فرد واحد مع إمكان وجود غيره من الأفراد عقلا كشمس وهو الكوكب النهارى .

فلا يمنع تعقل مدلوله من وقوع الشركة فيه غير أنه لم يوجد إلا فرد واحد وهى هذه الشمس المعروفة مع إمكان أن يكثر الله تعالى من أفراد الشموس .

والخامس : كلى وجد له أفراد كثيرة متناهية كالإنسان والحيوان .

والسادس : كلى وجد له أفراد كثيرة غير متناهية كنعيم الجنة رغم أنوف الجهمية .

الفصل التاسع

فصل فى الكل والكلية والجزء والجزئية

الكل ما تركب من جزأين فأكثر . والكلية هى الحكم على كل فرد من أفراد الموضوع .

والفرق بين الكل والكلية هو أن الكل لا يتبع الحكم فيه كل فرد من أفراده بل يكون الحكم على الكل بالمحمول على مجموعه نحو : قوله تعالى :

(ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية) سورة الحاقة .

فالحكم على الثمانية بحمل العرش إنما هو على مجموعها لا على كل واحد منها . ويأتى معنى الموضوع والمحمول اصطلاحا إن شاء الله .

وأما الكلية فيتبع الحكم فيها كل فرد من أفرادها نحو : كل إنسان حيوان أى كل فرد من أفراد الإنسان محكوم عليه بالحيوانية .

وللجزء ما تركب منه ومن غيره كل مثل الجذع والأغصان للشجرة .

والجزئية هى الحكم بالمحمول على بعض أفراد الموضوع إيجابا أو سلبا .

نحو : بعض الحيوان إنسان وبعض الحيوان ليس بإنسان .

الكل والكلى

فرق بين الكل والكلى بأن الكلى يجوز حمله على أفراده وجزئياته حمل مواطأة ويجوز أيضا تقسيمه إليها بأداة التقسيم كالحيوان مثلا فيصح أن يقال : الإنسان حيوان والفرس حيوان . ويقال : الحيوان إما إنسان وإما فرس أو غيرهما .

وأما الكل فلا يجوز حمله على أجزائه حمل مواطأة ولا يجوز تقسيمه إليها بأداة التقسيم مثل الشجر فلا يصح أن يقال : الجذع شجرة أو الأغصان شجرة ولا يقال أيضا : الشجرة إما جذع وإما أغصان . وإنما يقال : الشجرة ذات جذع وذات أغصان بحمل الاشتقاق . وسيأتى معنى حمل المواطأة والاشتقاق اصطلاحاً .

الفصل العاشر

فى أقسام ما تعدد معناه

ما يكثر معناه ويتعدد من الألفاظ له عدة أقسام وضابط ذلك : أن اللفظ الذى أكثر من معنى واحد لا يخلو إما أن يكون قد وضع لكل معنى بوضع خاص فهذا هو المشترك اصطلاحا كالعين الباصرة والجارية من الماء . وكالقرء للطهر والحيض .

وإن لم يوضع اللفظ للمعنى الثانى بل استعمل فيه لمناسبة بين المعنيين فإن اشتهر فى المعنى الثانى وترك الأول فهو المنقول اصطلاحا .

والمنقول شرعى إن كان الناقل هو الشرع كالصلاة والصوم والحج ، فإنها فى الأصل لمطلق الدعاء ومطلق الإمساك ومطلق الزيارة ثم نقلها الشرع لما هو أخص من ذلك .

والمنقول عرفى إن كان الناقل هو العرف العام كالدابة فإنها فى الأصل اسم لكل ما يدب على الأرض ثم نقلها العامة لذات القوائم الأربع كالفرس ونحوه .

والمنقول اصطلاحى إن كان هو العرف الخاص وجماعة مخصوصة من الناس كلفظ الفعل فإنه فى الأصل اسم لكل ما يصدر عن الفاعل من أكل وشرب ونحوهما ثم نقله النحاة لكلمة دلت على معناها مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة .

وإن لم يشتهر اللفظ فى المعنى الثانى ولم يترك المعنى الأول بل يستعمل اللفظ فى كل من المعنيين فيسمى بالنسبة إلى الأول حقيقة وإلى الثانى مجازاً فى الاصطلاح كالأسد للحيوان المفترس والرجل الشجاع .

واللفظان إن اتفقا فى المعنى فهما المترادفان وكل منهما مرادف للآخر كالأسد والليث ، من الترادف وهو الركوب خلف الآخر .

الفصل الحادى عشر

فى أنواع اللفظ المركب

اللفظ المركب نوعان : تام وناقص والتام خبر وإنشاء .

فالخبر ما قصد به الحكاية ويحتمل الصدق والكذب لذاته ويسمى القضية اصطلاحا نحو : جاء على وسافر خالد .

والمراد باحتمال الصدق والكذب احتمالهما بمجرد النظر إلى مفهوم الخبر دون اعتبار الواقع وخصوصية المتكلم .

ـ والإنشاء مالا يقصد به الحكاية ولا يحتمل الصدق والكذب وهو أنواع : أمر ونهى وترج وتمن واستفهام ونداء وتعجب وقسم .

والمركب الناقص إضافى وتقييدى وتوصيفى وغير ذلك .

الفصل الثانى عشر

فى النسب الأربع

الكليان لابد أن بينهما نسبة من النسب الأربع وهى :

المباينة والمساواة والعموم والخصوص المطلق والعموم والخصوص من وجه ووجه الحصر فى ذلك أن الكليين إما أن لايجتمعا ألبتة أولا يفترقا ألبتة أو يجتمعا تارة ويفترقا تارة .

فإن كان الكليان لا يجتمعان ألبته فهما متباينان والنسبة بينهما هى التغاير والتباين . كالإنسان والفرس .

وان كان الكليان لا يفترقان بل يصدق كل منهما على جميع ما يصدق عليه الآخر فهما متساويان والنسبة بينهما هى التساوى والمساواة كالإنسان والناطق .

وإن كان الكليان يجتمعان تارة ويفترقان أخرى فلهما حالتان .

الأولى : أن يكون أحدهما يفارق الآخر دون العكس ، فالذى يفارق هو الأعم مطلقا والآخر هو الأخص مطلقا والنسبة بينهما هى العموم والخصوص المطلق كالإنسان والحيوان .

والثانية : أن يفارق كل منهما الآخر فى بعض الصور فكل من الكليين أعم من وجه والنسبة بينهما العموم والخصوص من وجه كالحيوان والأبيض فهما يجتمعان فى البط الأبيض .

ويفارق الحيوان الأبيض فى الغراب ويفارق الأبيض الحيوان فى الثلج والعاج .

فائدة : النسب الأربع هى الميزان الذى يوزن به ويعرف الصادق والكاذب من القضايا .